السيادة الفلسطينية على الاراضي الواقعة، حالياً، تحت الاحتلال الاسرائيلي، وهو ما يطرح على المجتمع الدولي مسألة انسحاب القوات الاسرائيلية المحتلة بدون قيد أو شرط، كضرورة لا غنى عنها لتطبيق قرارات مجلس الامن الدولي واقرار اعتراف المجتمع الدولي، حقيقة، بالدولة الفلسطينية، ليس باعتبارها «شعاراً سياسياً»، أو هدفاً بعيداً، بل باعتبارها «واقعاً ملموساً واجب الاداء والتحقيق»، واكسابها الشخصية الدولية، كعضو في المجتمع الدولي، بكامل الحقوق، بتوفير مستلزمات مشاركتها الفعّالة.

ان أهمية القرارات المذكورة كونها تصدر بُعيد الانتفاضة، وفي ظل انتعاش فلسطيني يفترض فيه ان يمتد الى الوضع العربي، خصوصاً وان تلك القرارات أُصدرت بدون «فيتو» اميركي، بل ان بعضها أُصدر دون اعتراض، أو امتناع، عن التصويت، ممّا يعني ان تقدّماً ملحوظاً على الصعيد الدولي لم يكن بالامكان احرازه بدون وجود الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، حيث أكدت تلك القرارات كون الاراضي التي في حوزة اسرائيل هي أراض فلسطينية محتلة، وهو ما يطرح مسألة الانسحاب واحترام حق تقرير المصير وحقوق الانسان الفلسطيني والغاء التمييز العنصري على بساط البحث بقوة كبيرة.

القرار الرقم ٣٣٧٩ وتحريم الصهيونية

ان المحافظة على القرار الرقم ٣٣٧٩ وادانة الصهيونية على أوسع نطاق يتطلب اتخاذ مواقف حازمة تضع القضية القومية، والمصالح الوطنية العليا، فوق كل اعتبار، وذلك من خلال التعامل مع الدول والحركات التي تندفع في علاقاتها مع اسرائيل والعمل على تحديد مصالحها وامتيازاتها مع البلدان العربية وفي المنطقة.

ان تصاعد النشاط الصهيوني والضجة الكبرى التي أثارتها اسرائيل، ومن ورائها الولايات المتحدة الاميركية وبقية الدول والقوى الامبريالية والرجعية العالمية، ضد الامم المتحدة ومنظماتها الفرعية والمتخصصة لا ينبغي ان تقابل بالسخط والشجب فحسب، بل بالعمل على فضح أهدافها، والتصدي لها، وكشف حقيقة الصهيونية، وتنشيط، وتشجيع، الجمعيات والجهات التي أخذت على عاتقها مكافحتها؛ ويتطلب ذلك وضع الحقائق والمعطيات تجاه الرأي العام العالمي باستمرار، ومناشدته، وحثّه، على احباط محاولات الصهيونية لالغاء القرار الرقم ٣٣٧٩؛ بل والعمل على تطويره ليتّخذ طابع اتفاقية دولية لمكافحة الصهيونية.

ان قرار الامم المتحدة بوصم الصهيونية بالعنصرية قد وضع الصهيونية على مشرحة التاريخ وأمام محكمة الشعوب المحبة للسلام. فالعنصرية جزء بنيوي من الصهيونية. وقد اعتبرت التفرقة العنصرية جريمة دولية تستحق انزال العقاب، كما جاء في الاتفاقية الدولية حول القضاء على «جريمة الابرتايد» الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٧٣/١٢/٣٠. وطبقاً لذلك، فان هذه الجريمة تشمل «الاعمال اللاانسانية المتّخذة بهدف اقامة، وتعزيز، سيادة مجموعة عرقية من البشر على مجموعة عرقية أخرى، واضطهادها بصورة منظمة»، وهو ما ينطبق على الصهيونية وكيانها العنصري الاستيطاني؛ اذ انهما لا يستهدفان سيادة مجموعة عرقية على أخرى فحسب، بل نفي وجود الشعب العربي الفلسطيني بالكامل، ومحو الشخصية الوطنية الفلسطينية، وطمس تراثها وتاريخها.

لذلك، فان العمل على توقيع اتفاقية دولية على غرار اتفاقية تحريم جريمة «الابرتايد» تجرّم الصهيونية باعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، ومظهراً من مظاهر